

مستقبل التحالف الوطني لدعم الشرعية بعد انسحاب حزبي الوسط والوطن

على مدار ما يقرب من العام والنصف سعى التحالف الوطني لدعم الشرعية ليكون الركيزة الأساسية في مواجهة الانقلاب العسكى. وخلال هذه الفترة نجح التحالف فى تحقيق بعض النجاحات النسبية والمرحلية الهامة، ومازال يبحث عن سبل تحقيق هدفه الرئيسى ومبرر وجوده: وهو إسقاط الانقلاب العسكى وعودة الشرعية المنتخبة سواء كانت الرئيس المنتخب د محمد مرسى أو دستور عام ٢٠١٢. وخلال هذه الفترة من عمر التحالف واجه العديد من الانتقادات سواء من مؤيديه أم من معارضيه.

وتهدف هذه الورقة إلى الوقوف على واقع التحالف وما حققه من إنجازات وإخفاقات وأهم سيناريوهات المستقبل، فى ظل انسحاب حزبي الوسط والوطن.

أولاً: التحالف .. النشأة والأهداف

أعلن عن تأسيس التحالف يوم ٢٧ يونيو ٢٠١٣، ليجمع عدداً من الأحزاب والقوى الإسلامية والنقابات المهنية والاتحادات الطلابية قبيل مظاهرات ٣٠ يونيو المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة أثناء رئاسة الدكتور «محمد مرسى»، بهدف مواجهة ما وصفه بـ«محاولات الفلول للانقضاض على الشرعية». وقال التحالف، فى بيان إنشائه، إنه «نشأ ليواجه ما يجري من محاولات أئمة من فلول النظام السابق وجحافل بلطجيته للانقضاض على الشرعية، مستعينين بكل أنواع السلاح الممول من رجال أعمال فاسدين سرقوا قوت الشعب».

ضم التحالف الوطنى لدعم الشرعية ١٢ حزباً وكياناً سياسياً، منها: جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، حزب البناء والتنمية الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، حزب الوسط، وحزب العمل الجديد، وحزب الفضيلة وحزب الإصلاح وحزب التوحيد العربى والحزب الإسلامى وحزب الوطن وحزب الأصالة وحزب الشعب، واتلاف اتحاد القبائل العربية بمصر ومجلس أمناء الثورة واتحاد النقابات المهنية (يضم ٢٤ نقابة مهنية) واتحاد طلاب جامعة الأزهر ومركز السواعد العمالية والرابطة العامة للباعة الجائلين وضباط متقاعدين ومحاربين قدامى.

أعلن حزبا "الوسط" و"الوطن" مؤخراً انسحابهما من التحالف الوطنى لدعم الشرعية ورفض الانقلاب، وهناك حديث حول قيام حزب البناء والتنمية بدراسة الأمر.

اتخذ تحالف دعم الشرعية موقفاً معارضاً لسلطة الانقلاب فى مصر بعد ٣ يوليو عندما انقلب الجيش على رئيس الجمهورية الدكتور «محمد مرسى»، ووصف التحالف السلطة الجديدة بأنها «سلطة إنقلاب»، وقاطع الاستفتاء على دستور ٢٠١٤ والانتخابات الرئاسية التى أجريت فى شهر مايو الماضى. وكان الهدف والرؤية الواضحة للتحالف هى مقاومة الانقلاب العسكى والعمل على إسقاطه، وفى ظل هذه الرؤية العامة اختفت الآليات والوسائل الفعالة لتحقيقها، وتبنى التحالف المظاهرات كوسيلة رئيسية لمواجهة الانقلاب، وبالفعل حققت تلك المظاهرات نوعاً من الصمود بالرغم من

آلة القتل اليومية التي يمارسها العسكر، إلا أنها باتت روتينية وغير كافية لإسقاط الانقلاب بحسب ما يرى الكثير من المتابعين.

لم يطرأ أي تغيير على أهداف التحالف المعلنة. فمزال عنوان عودة الشرعية هو الحاكم الرئيسي على خطاب التحالف. وتم مواجهة أي محاولة لإيجاد صيغة أكثر مرونة بحسم واضح من قبل بيانات التحالف الرسمية. (على سبيل المثال رد التحالف الغير مباشر على مقال لحمزة زوبع في مرحلة مبكرة، ثم الرد على تصريحات للدكتور محمد جمال حشمت فهم منها أن التحالف بصدد تقديم تنازلات).

في نوفمبر ٢٠١٣ طرح التحالف مبادرة أطلق عليها (مبادرة الخروج من الأزمة) والتي تضمنت بعض المبادئ الجيدة المتفق عليها، لكنها ظلت مبادئ دون أن تترجم لبرنامج سياسي يشترك مع تعقيدات المشهد ونقاط الخلاف التي بداخله. خلال مسيرة التحالف تم طرح عدة مبادرات أهمها (بيان القاهرة - إعلان بروكسل - المجلس الثوري) وغيرها من البدائل والتي حاولت اختراق المشهد، لكنها اعتبرت وجهاً آخر للتحالف خاصة وأنها لم تقدم طرح سياسي أو تصور بديل للخروج من الأزمة، مما أفقدها التأثير أو الإستمرار.

وإجمالاً يعاني المشهد الثوري من إشكالية رئيسية وهي أزمة الثقة بين القوى السياسية والحركات الشبابية وبين جماعة الإخوان وستظل هذه الإشكالية - مادامت موجودة - عائقاً أمام التحالف الثوري.

ثانياً: إدارة التحالف للمواجهة مع الانقلاب

عمل التحالف لإسقاط الانقلاب على محورين رئيسيين هما: محور العمل داخل مصر، ومحور العمل بالخارج.

أ. المحور الداخلي

اعتمد التحالف بصورة حصرية على دعوة معارضي الانقلاب للتظاهر بصورة شبه يومية، خاصة عقب فض اعتصامي رابعة والنهضة في أغسطس ٢٠١٣. في بدايتها شهدت مظاهرات التحالف مشاركة كبيرة، وغالباً ما تطورت لاشتباكات مع أجهزة الأمن أسفرت عن مقتل وإصابة المئات على مدار العام، وكان تتصاعد المظاهرات والفعاليات خلال المناسبات المرتبطة بالحراك الثوري، ولكن مؤخراً بدأت أعداد المشاركين في المظاهرات بالرغم من تنوعها النسبي في الإنخفاض بصورة ملحوظة في ظل حملة القمع والاعتقالات غير المسبوقة، وهو ما نتج عنه تبني نمط من الفعاليات تعتمد أكثر على الشباب القادر على المناورة، وبالتالي فقدت الكثير من الفعاليات القدرة على التحول لمظاهرات جماهيرية. وعاب أداء التحالف في الداخل عدة نقاط أهمها:

١. الإفتقاد إلى رؤية إستراتيجية مستقبلية طويلة المدى للتعامل مع النظام العسكري. فالتحالف تكون كرد فعل سريع لقرار الانقلاب. لم تكن ثمة خطة عمل تجمع مكوناته التي التقت في ميدان رابعة كقوى سياسية تتظاهر دعماً للرئيس، وتستهدف خلق صورة موازنة للمظاهرات المضادة. ومن ثم كان قرار "رفض الانقلاب" قراراً مبدئياً وقيماً، وظل بصورة عامة كشعار دون أن ينتج عنه خطة عمل إستراتيجية خاصة وأن التحالف دخل في دوامة من الأحداث

وضعت في أغلب الأحيان كرد فعل (مذبحة فض رابعة - الملاحقات الأمنية والانتهاكات والقمع - إجراءات فرض الأمر الواقع كتعديل الدستور والانتخابات الرئاسية .. الخ) ومن ثم لم يلتقط التحالف أنفاسه، ولم يحاول قاداته الخروج من تفاصيل إدارة المشهد اليومية.

٢. على الرغم من تغيرات المشهد المتتالية، وبالتالي تغير موازين القوى، وتعريف الصراع، ظل التحالف متمسكا بنفس خطابه السياسي، وبنفس سقف توقعاته/مطالبه/أمنيته. فسواء أثناء اعتصام رابعة أو بعده، وسواء قبل تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية أم بعد ذلك، ظل خطاب التحالف ثابتا، وهو ما وضع تساؤلات حول الخيال السياسي لقياداته؟ ومن ثم أصبح البحث عن أفق جديد مطلبا لدى كثيرين وهو ما أعلنه ضمنا حزب الوسط في قرار انسحابه. فهو أكد عدم تخليه عن "الثورة" ولكن يبدأ مرحلة جديدة (وإن كانت لمتضح بعد ملامحها أو مدى قدرة الحزب على تقديم خطاب أكثر استجابة لتحديات الواقع وديناميكيته).

٣. فشل التحالف في توسيع دائرته أو ضم بعض القوى الثورية إليه في ظل حالة الشك وعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين، وبالرغم من سعي التحالف إلى إيجاد مظلة أوسع مثل المجلس الثوري وغيرها من المبادرات إلا أنها سحبت من رصيد التحالف ولم تضيف له، ولم تحقق الهدف المرجو منها وهو جمع الصف الثوري في إطار واحد. وربما تكمن المعضلة الرئيسية إلى أن القائمين على التحالف وضعوا دائما نصب أعينهم أنه لا توجد قوى ثورية أخرى، باعتبار أن "القوى الثورية" دعمت الانقلاب.

٤. بالرغم من قيادة التحالف للحراك الثوري في الشارع للفترة الماضية، إلا أن الممارسات الميدانية باتت تخرج عن سيطرته بنسبة ما، وخاصة في ظل حالة التملل التي أصابت بعض المتظاهرين تجاه مواقف ورؤى التحالف. وهو ما يعكس إما أن التحالف بات مجرد منبر لإصدار البيانات، بينما الشارع يقوده فعاليات شبابية أو حتى الإخوان فقط بحكم تواصلهم التنظيمي الذي لم يتضرر بصورة كبيرة ومن ثم بات التحالف بلا دور حقيقي. أو أنه ثمة برامج تالية عالية وتوزيع أدورا بين قيادات التحالف وبين القيادات الميدانية الشبابية.

ب. المحور الخارجي

اعتمد التحالف منذ نشأته على محاولة كسب مواقف الدول الغربية ضد العسكر وسعي التحالف في هذا المسار بوسائل متعددة سواء كانت إعلامية أو حقوقية أو زيارات لسفارات لمؤسسات ومراكز بحثية مرتبطة بصنع القرار، وبتات الأمر مجدداً إلى حد ما في بدايته وخاصة مع الزخم الإعلامي الذي كان ضد الانقلاب وجرانمه مع بدايته. لكن مع مرور الوقت وتسارع التطورات الإقليمية أصبح التطبيع مع النظام القائم هو الاتجاه الأعم، حتى مع استمرار إدانة سياساته دوليا سواء

من المنظمات الحقوقية الدولية أو من الدول الغربية. لكن ليس ثمة حديث راهن عن "شرعية" النظام القائم باستثناء تركيا وربما تونس بنسبة أقل كثيرا.

ثالثا: التحديات والعقبات

واجه التحالف العديد من العقبات والتحديات، ويمكن توصيف هذه التحديات خلال الفترة الماضية إلى محورين
أ. التحديات الداخلية (وهي المتعلقة ببنية التحالف وألية إدارته)

١. تم إنشاء التحالف منذ بدايته، كما سبق أن أشرنا، على صيغة فضفاضة وجمع بين أطراف مختلفة الرؤى والتوجهات، وهو م جعل ثمة تجاذب داخلي حول من يرغب في انتهاج وسائل تصعيدية ومن يرغب في التهدئة والحلول الوسط. ثمة اختلاف حقيقي في تقييم وقراءة الموقف بين مكونات التحالف (بل اختلاف داخل كل مكون على حدة!) وهو ما جعل انسحاب بعض المكونات، وفتور حماسة البعض الآخر متوقعا ومفهوما.
٢. بصورة عامة تعتبر مكونات التحالف ذات توجهات إصلاحية. بحكم خبرتها وبنائها الأيديولوجي والفكري. (بعضها لم يشارك في الثورة أصلا ودخل الحياة السياسية بعدها). ومن ثم فإن تبنيها اليوم لخطاب ثوري راديكالي غير مقنع لشريحة واسعة من الجماهير، وتتعامل معه باعتباره انتهازية وليس إيمان حقيقي بالثورة. فجماعة الإخوان أهم مكونات التحالف وعموده الفقري، اتسمت مواقفها في المرحلة الانتقالية بالهدوء والموائمة مع الجيش، وانتهجت مسارا إصلاحيا ظنت أنه سيجنب البلاد صدامات داخلية، وهو ما اعترف به الرئيس محمد مرسي وقال أنه كان مسارا غير مناسب، ومن ثم يتم التعامل اليوم مع خطابها الثوري وكأنه مجرد أداة كي تعود للسلطة.
٣. يمثل الشباب عصب الحراك الثوري بينما لا يوجد من يمثلهم في قيادة وإدارة التحالف، لذا بات هناك فارق واسع بين الحركة الميدانية والحركة السياسية التي يقودها التحالف.
٤. فشل الخطاب الإعلامي للتحالف في رد الشبهات أو تأسيس منظومة إعلامية متكاملة لفضح الانقلاب، فغابت الرؤية الإعلامية الموحدة، ويبدو هذا جليا في أغلب المتصدرين للاعلام فلم يحسنوا عرض القضية إن لم يكن أسوأ إليها.
٥. افتقد التحالف لجهاز معلوماتي أو إحصائي علمي واعتمد على تقارير أغلبها يطبع عليها الطابع والرؤية الشخصية، ومن ثم ورطت التحالف في مواقف وتصريحات كان في غنى عنها.
٦. غياب الشفافية بين التحالف وأنصاره فلم يصدر بيان واحد عن التحالف يستعرض أداؤه أو حتى تحدياته، فبات أداء التحالف غير معلوم لأنصاره مما أصابهم بالتململ من مواقف التحالف.

ب. ثانياً: التحديات الخارجية (تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها التحالف)

واجه وما يزال العديد من التحديات منها:

١. ضخامة المؤامرة التي تواجهها الثورة؛ حيث تقف قوى دولية وإقليمية كثيرة (فضلاً عن مؤسسات الدولة العميقة) ليست فقط كداعمة ومؤيدة للنظام الانقلابي، بل كشريك أساسي في مخطط اجهاض الثورات العربية.
٢. الإجراءات القمعية والممارسات الأمنية والإبادة الجماعية والضربات الإجهادية التي يتعرض لها مكونات ومؤسسات التحالف.
٣. التخطيط والعمل في ظل ظروف غاية في الصعوبة تتسم بالتضييق الشديد وعدم القدرة على التواصل الجيد بين مكونات الجماعة الواحدة فضلاً عن مكونات التحالف.
٤. ظهور بعض الجماعات التي تتبنى الصدام المسلح مع مؤسسات النظام مما يؤدي الى إرباك المشهد والتأثير في قرارات وفعاليات التحالف.
٥. المحاولات المتكررة للأجهزة الأمنية التابعة للانقلاب لاخترق مكونات التحالف والاستماتة في استمالة واستقطاب وبث الخلاف والفرقة بين أحزاب التحالف ومكوناته.
٦. استخدام النظام الانقلابي لآلة الإعلامية الضخمة والممولة من الخارج في صناعة الأكاذيب ونشر الافتراءات والتلفيق المنهجية ضد مكونات التحالف لتشويه صورته وأهدافه لدى الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

رابعاً: مستقبل التحالف

مع انسحاب حزب الوسط، كحليف أساسي ورئيسي طوال فترة حكم الرئيس مرسي، ثم تأسيس المجلس الثوري، وسط غياب لرموز سياسية معارضة للانقلاب (محمد محسوب، وأيمن نور على سبيل المثال)، يواجه التحالف نحو الخيارات التالية:

أولاً: تفكك التحالف، أو تجميده، نظراً لأنه من الناحية العملية لم يعد فاعلاً سياسية؛ فالحراك الميداني يعتمد على آليات الحشد والتعبئة التي يقوم بها الإخوان، بالإضافة إلى قطاع عريض سواء من الحركات والكيانات الشبابية الإسلامية وغير المؤدلجة، أو من الجمهور غير المؤطر. كما أن انسحاب الوسط والوطن أضعف التحالف سياسياً كونه يضم الإخوان والجماعة الإسلامية فقط إلى جوار أحزاب أو كيانات ليست ذات حضور جماهيري أو ثقل سياسي أو إعلامي. (باستثناء الجبهة السلفية التي تستقطب تياراً معتبراً ونشطاً من شباب السلفيين)

ثانياً: استمرار التحالف بشكله الحالي. باعتبار أنه حقق رمزية ما، ويات مرتبطاً بالحراك الرفض للانقلاب. أي أنه سيتحول لمجرد رمز دون أي دور حقيقي فاعل، أو أي أفق ليتحول لمظلة سياسية واسعة تكون بديلة عن النظام القائم. وهو ما سيجعل من الضروري في نفس الوقت العمل على بناء إطار سياسي جديد.

ثالثاً: تطوير عمل التحالف بتركيبته الرهنة، عن طريق افساح المجال لمشاركة أوسع للشباب في رسم استراتيجية التحالف، وإبراز رموز شبابية ليست بالضرورة ممثلة لأحزاب منضوية تحت التحالف باعتبار أن الحراك الثوري في جزء رئيسي منه حراك غير مؤطر سياسياً أو حزبياً. ومن ثم يتحقق قدر من الوصل مع شريحة الشباب والفعاليات الميدانية، وهو ما قد يعطي بعض الحيوية للتحالف.

رابعاً: دمج التحالف في إطار حراك ثوري يتلافى الأخطاء والسلبيات السابقة. فمن الضروري لإسقاط الانقلاب حشد غالبية الطاقات الراضة له، والمتضررة منه. وهو ما سيظل هدفاً بعيد المنال طالما تمسك التحالف بنمط إدارته الراهن وبخطابه السياسي الحالي. فالثورة لم تكن ذات طابع سياسي أو أيديولوجي، بل كانت ثورة ذات شعارات قيمية مجمع عليها (الحرية والكرامة والعدالة) وهي المبادئ التي من الممكن بناء اجماع حولها وليس مطلباً سيظل في نظر الكثيرين سياسياً وحزبياً ويعني فقط عودة الإخوان للسلطة. سينجح التحالف حين يمكنه الموازنة بين رمزية الرئيس المنتخب التي تطعن في شرعية الانقلاب وبين حقيقة أن كسر الانقلاب يتطلب بناء اجماع على أهداف أوسع وأشمل هي أهداف الثورة التي يمكنها هي فقط استقطاب جماهير أوسع (وليس المقصود هنا حركات أو أحزاب دعمت الانقلاب، بل الرهان على الجماهير).